العنوان:	العملات الرقمية فوائدها وأخطارها: لماذا يحارب النظام المالي العالمي العملات الرقمية؟
المصدر:	مجلة اتحاد المصارف العربية
الناشر:	اتحاد المصارف العربية
مؤلف:	هيئة التحرير(مؤلف)
المجلد/العدد:	ع507
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2023
الشهر:	فبراير
الصفحات:	30 - 33
رقم MD:	1366094
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العملات الرقمية، التضخم المالي، الاقتصاد الرقمي، النظام المالي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1366094

© 2024 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

هيئة التحرير. (2023). العملات الرقمية فوائدها وأخطارها: لماذا يحارب النظام المالي العالمي العملات الرقمية؟.مجلة اتحاد المصارف العربية، ع507، 30 - 33. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1366094

إسلوب MLA

هيئة التحرير. "العملات الرقمية فوائدها وأخطارها: لماذا يحارب النظام المالي العالمي العملات الرقمية؟."مجلة اتحاد المصارف العربيةع507 (2023): 30 - 33. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1366094

© 2024 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

العملات الرقمية.. فوائدها وأخطارها

لماذا يُحارب النظام المالي العالمي العملات الرقمية؟

لا شك في أن العملة الورقية، قيمتُها تُحدّدها الحكومات والعرض والطلب، وإقتصادات السوق والتضخُّم والديون الداخلية والخارجية. أما طباعة العملة الورقية فتتم بحسب الحاجة وهي عملية مضبوطة. وقد عملت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية على تأسيس نظام مالي عالمي، صاغته بحيث تفرض هيمنتها على الإقتصادات العالمية عبر صندوق النقد الدولي الذي كان هدفُه المساعدة في إعادة إعمار الدول المتضررة من آثار الحرب.

وقد إعتمدت سياسة البنك الدولي، كما صندوق النقد الدولي والبنوك التجارية العالمية، الإقليمية والمحلية، على الإقراض بفائدة، حيث تقوم الدول الكبرى والغنية بإقراض الدول الفقيرة، وبهذا تبدأ الدول بدفع فوائد القروض لسنوات طويلة، ربما تُحد من تنميتها بسبب تضخم الفوائد. وقد إعتمدت إقتصادات العالم على العملة الصعبة، وهي عملات الدول المقرضة لصندوق النقد الدولي في التبادلات التجارية مثل الدولار الأميركي والجنيه الإسترليني، وقد تم ربط هذه العملات بأسعار الذهب والمعادن النفيسة في البداية، وحين بدأ الدولار بالتضخُّم جرّاء الحرب الفيتنامية، تمّ ربط أسعار النفط العالمية بالدولار.

في هذا الوقت، ظهر ما يُسمّى بـ «العملة الرقمية» أو «المشفّرة» وفي مقدّمها بيتكوين، وهي عملة إفتراضية، أي ليست نقدية ولا يُشرف على طباعتها أو إصدارها أي بنك مركزي. ويتم توثيق ملكية العملات الرقمية في سجلات مشفّرة مخزّنة على أجهزة حاسوب. وقد أنشأ «بيتكوين» شخص مجهول الهوية يدعى «ساتوشي ناكاموتو» وقد بدأ تداولها في العام 2009. فـ «بيتكوين» لا تعتمد على وسيط أو سجلّ مركزي، أي يتم تداول العملة بين البائع والمشتري من دون أي وساطة، ويتم تسجيل ملكية العملة الرقمية في سجلات مشفّرة منتشرة في العالم، ولا يستطيع أحد إتباع العملة من خلال السجلّات لمعرفة مالكها. أي أن أموالك لا يعرف كمّها أحد، لا موظف بنك ولا حكومة ولا غيرها.

في التفاصيل، إذا ذهبت إلى محل تجاري (على سبيل المثال)، وإشتريت قطعة ملابس، وقمت بالدفع بواسطة بطاقة الإئتمان، فإن البنك هو الوسيط بينك وبين البائع. وحتى لو قمت بالدفع النقدي، فالبنك المركزي هو الوسيط، وهو الذي أصدر العملة المتداولة. أما إذا إستخدمت العملة الرقمية على سبيل المثال «البيتكوين»، وحين تشتري قطعة الملابس، فأنت تدفع من خلال محفظة رقمية محفوظة على هاتفك المحمول، والبائع لديه آلة تشبه آلة الدفع بالبطاقة الإئتمانية، فتقوم بالدفع مباشرةً للبائع. وحين تتم العملية تتغيّر ملكية العملة الرقمية من محفظتك إلى محفظة البائع، ويتم تعميم تغيير الملكية على شبكات الحاسوب في العالم في وقتٍ قصير، بطريقة لا مركزية تُسمّى سلسلة الكتل – «بلوك تشين» (Blockchain)، أي أنه لا يوجد حاسوب أو بنك مركزي يقوم بالعملية أو على علم بأطرافها، وأنّ الملكية تتغيَّر من دون معرفة مَن البائع ومَن المشتري.

كيف تعمل سلسلة الكتل؟

سلسلة الكتل «بلوك تشين» هي عملية لا مركزية تُستخدم لتوثيق عمليات بيع وشراء إلكترونية عبر تغذية مجموعة كبيرة من الحواسيب بعملية التحويل وتغيير الملكية. ويجب توثيق أي عملية على 51 % من الشبكة قبل إتمامها، وبعد توثيق المالك الأساسي تتم عملية التحويل وتوثيق المالك الجديد بطريقة مشفّرة من دون معرفة أي معلومات عن المالك القديم أو الجديد. وعليه، فالعملية ليست بحاجة إلى حاسوب مركزي أو أي قطاع تنظيمي لتتم العملية.

وقد بدأت البنوك والحكومات وأيضاً شركات الوساطة المالية بإستخدام تقنية «سلسلة الكتل» التي تعتمد عليها «البيتكوين». علماً أن في مقدمة السالكين في تصميم نظام مقايضة بإستخدام «سلسلة الكتل» كان بنك «إتش إس بي سي» HSBC، ودائرة أراضي دبي، حيث ستستخدم هذه الأخيرة «سلسلة الكتل» من أجل مشاركة ملكية العقارات مع المواطنين والدوائر الأخرى في المدينة كمصلحة الكهرباء والماء.

الفرق بين «البيتكوين» والعملة الورقية

العملة الورقية قيمتُها تُحدّدها الحكومات والعرض والطلب، وإقتصادات السوق والتضخُّم والديون الداخلية والخارجية. أما طباعة العملة الورقية فتتم بحسب الحاجة وهي عملية مضبوطة، ولا سيما حين يتم الحديث عن العملات الصعبة. أما «البيتكوين» فهي عملة محدودة الطباعة، فعددُ وحدات «البيتكوين» النقدية التي يُمكن توافرها في المستقبل، لن تتجاوز الـ 21 مليون وحدة «بيتكوين»، وكل وحدة «بيتكوين» تتكوَّن من 100 ساتوشي. أيضاً سعر «البيتكوين» فيخضع للعرض والطلب، لكنّه خارج إطار لعبة البنوك والحكومات التي ربما تستطيع المضاربة بالشراء والبيع فقط.

عمليات التعدين

عمليات تحويل الملكية، وتوثيق العمليات تقوم بها شركات أو أفراد عبر حواسيب متخصّصة منتشرة في العالم. في المقابل، تحصل هذه الشركات أو هؤلاء الأفراد على سلاسل فارغة، هي عبارة عن أجزاء جديدة من العملة الرقمية، حسب عدد العمليات التي يقومون بها. هذه العملية تُسمّى التنقيب أو التعدين. وحين تنتهي عمليات التنقيب أو التعدين التي ستستمر حتى العام 2140م لعملة «البيتكوين» على سبيل المثال، سيُصبح عدد «البيتكوين» محصوراً. وبهذا سيتحكّم بالسعر، العرض والطلب وثقة الجمهور بالعملة الرقمية. وستقوم «بيتكوين» وحسب تصميمها، بأخذ نسبة كالبنوك من المتعاملين، مقابل عمليات توثيق البيع والشراء التي تقوم بها الشبكة لصالح مقدمي خدمات تحويل الملكية والتوثيق حين إنتهاء عمليات التعدين.

ما الذي يخيف النظام المالي العالمي؟

لا شك في أن نظام المقايضة من دون وساطة الذي تتبعه العملات الرقمية، يلغي فكرة البنوك المركزية، ومراقبة حركة الأموال والأسهم والعقارات وغيره، وأصبح من الصعب السيطرة على حركة الأموال وحتى معرفة وجهتها. نعم هذه اللامركزية والسرّية في التعاملات، إستقطبت الكثيرين من الراغبين في الحصول على الخصوصية والتخلُّص من سطوة البنوك عموماً. لكنها أيضاً أصبحت ملاذاً آمناً للمتهرّبين ضريبياً أو لغسل الأموال، أو للعمليات القذرة من تجارة الأعضاء والمخدّرات التي تتم في الإنترنت المظلم بعيداً عن مراقبة البنوك والحكومات. وقد أثبتت العملات الرقمية أنها تمتلك القوة الكافية لتقويض سلطة الدولة وتحكمها بالأسواق. ففي تحقيق إستقصائي، أجراه المجلس الإحتياطي الإتحادي الأميركي حول «بيتكوين» في نهاية العام 2017، خلص رئيس المجلس السابق جيروم باول الى أن أحد أكبر مخاطر العملة الرقمية هو الخصوصية.

لكن، هناك مستفيدون آخرون من العملات الرقمية، وهي الدول التي تخضع لحصارات إقتصادية مثل فنزويلا (على سبيل المثال لا الحصر)، أو دول تخضع لعقوبات دولية مثل كوريا الشمالية. وقد أقدمت الحكومة الفنزويلية على إصدار عملة رقمية مركزية السجل تُسمّى «بيترو»، وربطت سعر «البيترو» الرقمي بسعر برميل النفط المحلي، وربطت عملتها الرقمية بالنفط والمعادن النفيسة. وقد نجحت الحكومة الفنزويلية، وفق إعلانها، ببيع ما يفوق الـ 700 مليون دولار من «البيترو في فترة الإكتتاب الأولية. علماً أن «بترو» (Petro)، وتُسمّى «بترومونيدا» أيضاً، هي عملة معماة صادرة عن حكومة فنزويلا، أعلن عنها الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو في خطاب متلفز في 3 ديسمبر/كانون الأول 2017، مشيراً إلى أنه «سيتم دعم هذه العملة بإحتياطات فنزويلا من النفط، والبنزين،

والذهب والإلماس. وقد تم إطلاقها في فبراير/شباط 2018.

ويبدو أن فنزويلا، في طريقها للهروب من الضغوط الإقتصادية التي تُلاحق عملتها المحلية التي تضخّمت كثيراً، رغم الضغط الأميركي، ومنع شراء العملة الرقمية الفنزويلية. كما أعلنت روسيا نيّتها إصدار «روبل» رقمي بسجل مركزي لإخضاع «الروبل الرقمي» للبنك المركزي الروسي، ولعدم التهرُّب من ضريبة الدخل، لكن مع الإحتفاظ بالسرّية التامة للتعاملات وعدم القدرة على معرفة أرصدة المستخدمين.

في المحصّلة، لا ريب في أن «البيتكوين» و«الإثيريوم» ومثيلاتهما من العملات الرقمية التي تستخدم سلسلة الكتل للتوثيق، تُحافظ على خصوصية مستخدميها، وربما تُشعرنا بأننا عُدنا إلى إستخدام الذهب الأصفر في معاملاتنا بدلاً من الورق. فالعملة الرقمية لا تخضع لحكومة ما أو نظام عالمي معيّن، فما يُحرّكها هو عمليات البيع والشراء والمقايضات، فالمستخدم للعملة الرقمية، لن يحتاج إلى تبديل العملة، ولن تخضع للبنوك ولن تُدفع عمولات. لهذا، ثمّة محاولات حثيثة من الكثير من الحكومات والأنظمة البنكية لمحاربة العملات الرقمية، ويبدو أن هذه الجهات تميل راهناً لإصدار عملات مركزية السجل، مثل «الريبل» الرقمية، بحيث تستطيع من خلالها تغيير بعض قواعدها المالية، لكن من دون خسارة تحكمها بالأسواق وإنتقال الأموال. علماً أن «الريبل»، هي عملة رقمية يتم إستخدامها في عمليات التداول بالأسواق العالمية، وقد صارت راهناً من عملات التداول الأكثر شهرة على مستوى العالم، وتُسمَّى أيضا بـ XRP، لكنها ليست مجرد عملة رقمية فحسب، فهي تختلف عن بقية العملات الرقمية الأخرى.

مستقبل العملات الرقمية

العملات الورقية المتداولة يومياً، لا أحد يعرف كيف تصدر، ولا كمية النقد المتداول في السوق. فالمتحكّم الحصري بها هو البنك المركزي، التابع للحكومة. وكل معاملات المواطنين تخضع للنظام البنكي، إذ لا يوجد خصوصية للعملات في كل حركة سواء يقوم بها الأفراد أو الشركات، فضلاً عن فروق الأسعار حين تُبدّل العملات أو تُشترى بضائع أو خدمات من بلدان بعملة مختلفة عن العملة المحلية.

في المقابل، ما يُحدّد سعر العملة الرقمية هو المضاربات فقط، بالإضافة إلى أن عملية البيع والشراء لا تخضع لوسيط يطالب بعمولة. لذا، إن الحرب على العملات الرقمية حتماً ستفشل، وحتى تلك الدول التي بدأت بمحاربتها ستبدو معزولة في المستقبل وستضطر للتسليم.

ربما لا نستطيع إستخدام العملات الرقمية في معاملاتنا اليومية بمرونة مثل العملات الورقية أو بطاقات الإئتمان، لكن بدأ الكثير من الفنادق ومتاجر التجزئة بقبول العملات الرقمية. وفي القريب ستُصبح خدمات الدفع موجودة في كل مكان في العالم. ويبقى التحدّي الأكبر هو الجمهور، فإذا زادت ثقتهم بالعملات الرقمية، فإنها ستنتشر بشكل أوسع، ولربما تصبح في يومٍ ما بديلاً عن العملات الورقية.

العملة الرقمية والمشفّرة

قد تكون العملة الرقمية للبنك المركزي هي العملة المشفّرة الصحيحة في المستقبل، في هذا السياق، إن هذه العملة هي عملة رقمية صادرة عن بنك مركزي، وهي شكل جديد من أشكال النقد الصادر عن البنك المركزي. وتُعرف العملات الرقمية للبنك المركزي أيضاً بالعملات الرقمية الأساسية.

تجدر الإشارة إلى أن العملة الرقمية للبنك المركزي، مستوحاة من الـ «بيتكوين»، لكنها تختلف عن الـ «بيتكوين» من نواحٍ عديدة. فالـ «بيتكوين» لا تصدر من قبل سلطة معينة وتفتقر إلى التشريعات القانونية الحكومية، في حين أن العملة الرقمية للبنك المركزي يتم إصدارها ودعمها من قبل بنك مركزي في بلد معين. ويُلاحظ راهناً أن أكثر من 80 % من البنوك المركزية في العالم تتطلّع إلى إصدار عملتها الرقمية الخاصة بها.

إن الميزات والإستخدامات الرئيسية للعملة الرقمية للبنك المركزي هي: الأوراق النقدية الرقمية: إن العملة الرقمية للبنك المركزي، تُشبه الأوراق النقدية الرقمية. ويُمكن أن يستخدمها الأفراد لدفع رسوم الأعمال والمحلات التجارية. ويُمكن إستخدامها أيضاً بين المؤسسات المالية لتسوية العمليات في الأسواق المالية.

كذلك، ثمّة نوعان من أموال البنك المركزي، هما النقد والإحتياطات التي تحتفظ بها المؤسسات المالية المؤهلة في البنك المركزي. أما راهناً، فإن العملة الرقمية للبنك المركزي هي النوع الثالث للأموال الصادرة عن البنك المركزي، وتُستخدم

كسجل إلكتروني أو كعملة الدولة الرقمية. ويتم إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي وإدارتها مباشرة من قبل البنك المركزي، ويُمكن إستخدامها من قبل الأفراد والشركات والمؤسسات المالية لأغراض عدة.

العملة الرقمية والإقتصاد الرقمي

تدعم العملة الرقمية للبنك المركزي الإقتصاد الرقمي، إذ إنها شكل جديد من العملة الرقمية ويُعتبر الأكثر أماناً، مما يُعزّز التنوع في خيارات الدفع، ويجعل المدفوعات عبر الحدود أسرع وأرخص، ويزيد الشمول المالي ويسهل تحويل الأموال.

وتتغلّب العملة الرقمية للبنك المركزي على التهديدات التي تواجه العملات المشفرة مثل الـ «بيتكوين»، لأن العملة الرقمية للبنك المركزي تعمل تحت سيطرة السلطة التنظيمية للبلد، مثل سلطة البنك المركزي، مما يُحفّز قبول العملة الرقمية للبنك المركزي على نطاق واسع من قبل عامة الناس، لأنها تخضع للتشريعات القانونية والحكومية.

ويتزايد الإهتمام بالعملة الرقمية للبنك المركزي، إستجابة للتغيُّرات في المدفوعات والتمويل والتكنولوجيا، وبالأخص بسبب تداعيات جائحة كورونا، فروادُ إطلاق العملة الرقمية للبنك المركزي هم بنك إنكلترا، وبنك الصين الشعبي، وبنك كندا، والبنوك المركزية في أوروغواي، وتايلاند، وفنزويلا، والسويد وسنغافورة. وتبحث الدول الأخرى في إمكانية إطلاق عملة رقمية صادرة عن البنك المركزي. وتتطلّع الصين إلى أن تكون أول بلد يُصدر عملة رقمية للبنك المركزي. ويبحث البنك المركزي الأوروبي في إمكانية إطلاق اليورو الرقمي.

ويُطلق مشروع الدولار الرقمي للولايات المتحدة، خمسة برامج تجريبية لإختبار الإستخدامات المحتملة للعملة الرقمية للبنك المركزي الأميركي. وتُعتبر منطقة الشرق الأوسط مخوّلة للإستفادة من إنتشار العملة الرقمية للبنك المركزي مع تغيّر إتجاهات الطاقة والتجارة العالمية.

وقد تساعد العملة الرقمية للبنك المركزي الكويت، وسلطنة عُمان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، وجمهورية إيران، ودول الشرق الأوسط الأخرى في تحقيق النمو والتنويع الإقتصادي. وتتعاون البنوك المركزية في المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة بالمشاركة مع بنوك تجارية في مشاريع تقنية تتعلق بالعملة المشفّرة وسلسلة كتل البيانات، ومنها مشروع آبر الذي يهدف إلى الإصدار المزدوج بين البلدين لعملة رقمية للبنك المركزي، تعتمد على تقنية دفتر الأستاذ الموزّع، وتساعد في إجراء المدفوعات عبر الحدود، وتحسين أنظمة الدفع القائمة حالياً على نظام «سويفت»، وتُمكن البنوك المركزية من تطوير أنظمة دفع جديدة.

التوقعات والتوجهات المستقبلية

لقد أدّى ظهور التقنيات الجديدة، وتطوُّر أنظمة المعلومات إلى زعزعة النظام المصرفي والمالي بشدّة، إذ إن العملات الرقمية ووسائل الدفع الرقمية الحديثة، بما في ذلك العملات المشفّرة والعملات المستقرة العالمية، والعملة الرقمية للبنك المركزي، تُعتبر إبتكارات مهمّة لها تأثيرات كبيرة محتملة على النظام النقدي والمالي الدولي.

وتُساعد العملة الرقمية للبنك المركزي على زيادة الكفاءة، وخفض التكاليف وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة شفافية أنظمة الدفع والتدفقات المالية. إلا أنّها تحمل في طيّاتها مخاطر جديدة والمزيد من التعقيد التقني والتنظيمي. وحالياً لا تتفوّق العملة الرقمية للبنك المركزي على العملات المشفرة نظراً إلى محدودية المعروض منها.

وقد تصبح العملة الرقمية للبنك المركزي حقيقة واقعة قريباً، وقد تساعد في تعزيز إستخدام العملات المشفرة وتسريع الشمول المالي، وما ينبثق منه من الخدمات المصرفية المنوعة، وتطوير مجالات عمل النساء، وشمول الفئات المحدودة الدخل والفقراء.

في الخلاصة، إن التوجهات المستقبلية تقتضي بتنظيم العملة الرقمية للبنك المركزي وتصميمها وهندستها، إذ من حيث التنظيم، سيكون للعملات الرقمية للبنك المركزي آثار بعيدة المدى على مستقبل التمويل، بما في ذلك شراء وبيع الأصول الرقمية والأوراق المالية، مما يستوجب وضع إطار قانوني مخصّص لتسهيل الشفافية وإصدار شكل رقمي من النقود من قبل الحكومات العالمية، ومن حيث التصميم: يعتمد تصميم العملة الرقمية للبنك المركزي على أولويات كل دولة على حدة. إلا أن التعاون الدولي يفرض وضع أطر تشريعية موحدة في شأن البيانات، وحماية الخصوصية، وتقنيات البنية التحتية الضرورية لتحقيق فوائد العملة الرقمية للبنك المركزي بشكل كامل، وبالأخص تسهيل إجراء المدفوعات عبر الحدود. وأخيراً من حيث الهندسة: إن إنشاء الهيكل والبنية التحتية والقواعد للوصول إلى العملة الرقمية للبنك المركزي، سيستلزم خيارات تصميم صعبة ومعقدة، مما يستوجب على السلطات الوطنية وضع أولويات لهندسة تقنيات البيانات والهويّة الرقمية.

أعداد وتجميع مجلة «إتحاد المصارف العربية»